الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي
آب 2020

في شهر آب 2020، تراجعت معظم المؤشرات المتوافرة عن القطاع الإقتصادي الحقيقي قياساً على الشهر الذي سبق. وفي ما يخصّ النشاط المصرفي، فقد استمرّ في التراجع، إذ انخفض كلّ من إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة 1,2%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,2% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 1,5%. كما سجّل ميزان المدفوعات عجزاً قارب 2 مليار دولار ليرتفع العجز التراكمي إلى 7,5 مليارات دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي مقابل عجز أدنى بلغ 5,9 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. وعرفت موجودات مصرف لبنان الخارجية (باستثناء الذهب) مزيداً من التراجع إلى 28,5 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور، الذي استمرّت فيه معدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار في التراجع.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في آب 2020، تراجعت القيمة الإجمالية للشـــيكات المتقاصّـــة إلى ما يعادل 3845 مليون دولار مقابل 5775 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4839 مليون دولار في آب 2019، كما تراجعت بنسبة 3,5% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,5% في كانون الثاني-آب 2020 مقابل 62,4% في كانون الثاني-آب 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017-2020

	2017	2018	2019	2020	نسبة التغيّر، % 2019/2020
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	3022	3068	3070	1994	35,0-
- القيمة (مليار ليرة)	21402	21536	21214	19313	9,0-
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	7082	7020	6910	9686	40,2+
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	5193	4821	3832	1983	48,3-
- القيمة (مليون دولار)	31607	29828	23334	23268	0,3-
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	6086	6187	6089	11734	92,7+
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	69050	66502	56390	54391	3,5-
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8405	8430	8170	13676	67,4+
دولرة الشيكات، %					
- العدد	63,2	61,1	55,5	49,9	
- القيمة	69,0	67,6	62,4	64,5	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آب 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 799 مليون دولار مقابل 922 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1504 ملايين دولار في آب 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 50,0% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة بنسبة 40,2%.

وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 29,8% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (15,5%)، ثمّ منتجات المملكة النباتية (7,6%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,3%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، حلّت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 8,3% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأميركية (7,4%)، فايطاليا (7,1%)، ثمّ الصين (6,4%)، فتركيا (6,3%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017-2020

	2017	2018	2019	2020	نسبة التغيّر، % 2019/2020
الواردات السلعية (مليون دولار)	13095	13718	13839	6923	50,0-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آب 2020، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 274 مليون دولار، مقابل 374 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و375 مليون دولار في آب 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 8,2% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزّعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آب 2020 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 40,6% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (11,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,4%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (8,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,2%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 33,9% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,0%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (6,2%)، فقطر (4,2%)، ثمّ العراق (3,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017-2020

	2017	2018	2019	2020	نسبة التغيّر، % 2019/2020
الصادرات السلعية (مليون دولار)	1903	1986	2464	2261	8,2-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

– في آب 2020، بلغ **عجز الميزان التجاري** 525 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 548 مليون دولار في الشـــهر الذي ســـبق وعجز بقيمـة 1129 مليون دولار في آب 2019. وتراجع عجز الميزان التجـاري إلى 4662 مليون دولار في الأشـــهر الثمانية الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 40% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 11375 مليون دولار.

– في آب 2020، سجّلت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 1968 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 3046 مليون دولار في الشـهر الذي سـبق وبقيمة 579 مليون دولار في آب 2019. وانخفضـت هذه الموجودات بقيمة 7501 مليون دولار في الأشـهر الثمانية الأولى من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 5897 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع البناء

– في آب 2020، بلغت مساحات البناء المرخّص بـــها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال 517 ألف متر مربع (م2) مقابل 653 ألف م2 في الشـهر الذي سـبق و484 ألف م2 في آب 2019. وانخفضـت مسـاحات تراخيص البناء بنسبة كبيرة بلغت 44,1% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 4– تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2017–2020

	2017	2018	2019	2020	نسبة التغيّر، % 2019/2020
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	8376	6366	4600	2571	44,1–

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

– في آب 2020، بلغت قيمة الرســوم العقارية المســتوفاة عبر مختلف أمانات الســجلّ العقاري 84,2 مليار ليرة مقابل 148,4 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و45,7 ملياراً في آب 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 73,6% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

– على صـعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 193 ألف طن في حزيران 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل 133 ألف طن في الشهر الذي سبقه و280 ألف طن في حزيران 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضـت بنسبة 52,0% في النصف الأول من العام 2020 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في آب 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2770 رحلة، وعدد الركاب القادمين 74276 شخصاً وعدد المغادرين 118902 أشخاص والعابرين 7190 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 5435 طنّاً مقابل 3112 طنّاً للبضائع المشحونة.

وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 65,5%، وحركة القادمين بنسبة 76,7%، وحركة المغادرين بنسبة 73,9%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 35,5%، وذلك في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020

	2019	2020	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	50287	17358	65,5-
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,1	36,7	
حركة القادمين (عدد)	3114102	726021	76,7-
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,5	48,6	
حركة المغادرين (عدد)	3073081	803573	73,9-
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,6	42,9	
حركة العابرين (عدد)	34819	27679	20,5-
حركة شحن البضائع (طن)	60259	38871	35,5-
منها: حصّة الميدل ايست، %	27,5	17,9	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في آب 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 73 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 238212 طناً والمشحونة 49539 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 8443 مستوعباً. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، تراجع كلّ من عدد البواخر بنسبة 20,9%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 41,7%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 17,8%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 47,4%.

بورصة بيروت

في آب 2020، تراجعت الحركة في بورصة بيروت فبلغ عدد الأسهم المتداولة 941951 سهماً بقيمة إجمالية قدرُها 10,4 ملايين دولار مقابل 2315343 سهماً قيمتها الإجمالية 29,4 مليون دولار في الشهر الذي سبق (1085556 سهماً بقيمة 6,5 ملايين دولار في آب 2019)، وبقيت الرسملة السوقية مستقرّة عند 6204 ملايين دولار مقابل 6202 مليون دولار (7869 مليون دولار) في نهاية الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آب 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" على نسبة 97,6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي مع نسبة 2,3% والقطاع الصناعي (0,1%).

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الثمانية الأولى من العامَيْن 2019 و2020 يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 190,5 مليون سهم إلى 38,1 مليون سهم.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 818 مليون دولار إلى 163,4 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في حزيران 2020، بلغ العجز العام 339 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 373 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 49 مليار ليرة في 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في النصف الأول من العامَيْن 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 8673 مليار ليرة إلى 6955 مليار ليرة، أي بمقدار 1718 مليار ليرة وبنسبة 19,8%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 1949 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 400 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 631 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثّل قسائم (كوبونات) مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 844 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 305 مليارات ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 599 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 119 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 12319 مليار ليرة إلى 10306 مليارات ليرة، أي بقيمة 2012 مليار ليرة وبنسبة 16,3%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2081 مليار ليرة (من 4112 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- حزيران 2019 إلى 2031 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة)، في حين ارتفعت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بمقدار بسيط (8276 مليار ليرة في فترة كانون الثاني –حزيران 2020 مقابل 8207 مليارات ليرة في النصف الأول من العام 2019)، وفيما تراجعت التحويلات إلى مؤسّسة كهرباء لبنان بقيمة 428 مليارليرة في الفترة قيد الدرس، ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 223 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 179 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 3646 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2019 إلى 3352 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبتُه من 29,6% من مجموع المدفوعات إلى 32,5% في الفترتَيْن المذكورَتَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً كبيراً بمقدار 1321 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- حزيران من العام 2020 مقابل فائض مقدارُه 466 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في النصف الأوّل من العامَيْن 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	ك 2- حزيران 2019	ك 2 – حزيران 2020
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	33,4	19,7
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	47,4	29,2

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية آب 2020، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 87282 مليار ليرة مقابل 86934 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1582 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 205 مليارات ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 237 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2019	0,03	0,08	1,10	3,85	10,60	23,44	18,15	2,14	35,37	3,59	1,65	100,00
تموز 2020	0,05	0,09	1,11	1,77	10,35	22,93	18,68	2,11	37,75	3,54	1,63	100,00
آب 2020	0,08	0,08	1,11	1,86	10,04	22,88	18,88	2,10	37,83	3,52	1,62	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبيّن توزّع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت حوالي 37,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية آب 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (22,9%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,9%).

وارتفعت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 88644 مليار ليرة في نهاية آب 2020 مقابل 88172 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (+472 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2019	تموز 2020	آب 2020
المصارف	24972	24177	24231
الحصة من المجموع	%28,7	%27,4	%27,3
مصرف لبنان	50717	52490	52996
الحصة من المجموع	%58,3	%59,5	%59,8
المؤسسات المالية	455	435	449
الحصة من المجموع	%0,5	%0,5	%0,5
المؤسسات العامة	9968	10279	10181
الحصة من المجموع	%11,5	%11,7	%11,5
الجمهور	823	791	787
الحصة من المجموع	%0,9	%0,9	%0,9
المجموع	**86935**	**88172**	**88644**

المصدر: مصرف لبنان

لم يُظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة بين نهاية تموز ونهاية آب 2020 تغيّراً كبيراً وبلغت حصة المصارف 27,3% وحصة مصرف لبنان 59,8% وحصة القطاع غير المصرفي 12,9%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية آب 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي 33153 مليون دولار مقابل ما يوازي 32953 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019.
وفي نهاية آب 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 10093 مليون دولار (أي ما نسبته 30,4% من مجموع المحفظة) مقابل 10316 مليون دولار (أي ما نسبته 31,3% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019.

الدين العام

في نهاية آب 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 142104 مليارات ليرة (أي ما يعادل 94,3 مليار دولار) مقابل 141313 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 3954 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي (زيادة بقيمة 1747 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1728 مليار ليرة والدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 2226 مليار ليرة (ما يوازي 1477 مليون دولار).
وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 127924 مليار ليرة في نهاية آب 2020، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 4,5% قياساً على نهاية العام 2019 (+2,5% في الفترة ذاتها من العام 2019).
وفي نهاية آب 2020، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** 89007 مليارات ليرة، مشكّلةً حوالي 62,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 53097 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 37,4% من الدين العام الإجمالي.
في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 27,6% وحصة مصرف لبنان 59,6% وحصة القطاع غير المصرفي 12,8% في نهاية تموز 2020.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2019	تموز 2020	آب 2020
المصارف في لبنان	29,0	27,7	27,6
مصرف لبنان	58,1	59,3	59,6
القطاع غير المصرفي	12,9	13,0	12,8
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

	ك 1 2019	تموز 2020	آب 2020
الحكومات	1,9	1,7	1,7
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	4,1	4,0	4,0
سندات يوروبوندز	93,9	94,1	94,1
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,1	0,2	0,2
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشَر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية آب 2020، تراجعت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان** إلى ما يعادل 295032 مليار ليرة (ما يوازي 195,7 مليار دولار)، مقابل 298606 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و326797 مليار ليرة في نهاية العام 2019، لتكون قد تراجعت بنسبة 9,7% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية آب 2020، تراجعت **الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية**، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضـــافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 223245 مليار ليرة (ما يوازي 148,1 مليار دولار)، وشـــكّلت 75,7% من إجمالي المطلوبات مقابل 223594 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و246865 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (267239 مليار ليرة في نهاية آب 2019). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 9,6% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,7% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وبلغ **معدّل دولرة** ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,18% في نهاية آب 2020 مقابل 80,16% في نهاية تموز 2020 و76,02% في نهاية العام 2019 (72,01% في نهاية آب 2019).

– في نهاية آب 2020، تراجعت **الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصـــارف التجارية إلى ما يعادل 173789 مليار ليرة وشكّلت 58,9% من إجمالي المطلوبات، مقابل 173843 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و190566 ملياراً في نهاية العام 2019 (204293 مليار ليرة في نهاية آب 2019). وتراجعت هذه الودائع بنســـبة 8,8% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 25,2% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنســـبة 2,5%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 77,33% في نهاية آب 2020 مقابل 77,26% في نهاية الشهر الذي سبقه و72,35% في نهاية العام 2019 (67,24% في نهاية آب 2019).

وفي نهاية آب 2020، تراجعت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 27755 مليون دولار مقابل 27977 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32451 مليون دولار في نهاية العام 2019 (37022 مليون دولار في نهاية آب 2019). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 14,5% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية آب 2020، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصـــارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 7474 مليون دولار مقابل 7580 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و8829 مليون دولار في نهاية العام 2019 (9647 مليون دولار في نهاية آب 2019).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية آب 2020، بلغت الأموال الخاصـــة للمصـــارف التجارية ما يعادل 28146 مليار ليرة (ما يوازي 18,7 مليار دولار) مقابل 29275 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (31234 مليار ليرة في نهاية آب 2019)، وشـــكّلت 9,5% من إجمالي الميزانية المجمّعة و47,1% من مجموع التســـليفات للقطاع الخاص. وتراجعت الأموال الخاصّـــة بنســـبة 9,9% في الأشـــهر الثمانية الأولى من العام 2020، فيما ارتفعت بنســـبة 2,8% في الفترة ذاتها من العام 2019.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية آب 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 169719 مليار ليرة مقابل 171415 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177468 مليار ليرة في نهاية العام 2019. وتراجعت بنسبة 4,4% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية آب 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 52945 مليار ليرة أو ما يعادل 35121 مليون دولار، مقابل 35643 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و44197 مليون دولار في نهاية العام 2019 (48564 مليون دولار في نهاية آب 2019). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 20,5% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 7,1% في الفترة ذاتها من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية آب 2020، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 35139 مليار ليرة، مقابل 36213 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و43240 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (47951 مليار ليرة في نهاية آب 2019). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 18,7% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 5,3% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2490 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 لتبلغ 19923 مليار ليرة في نهاية آب 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 5611 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 15215 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية آب 2020، تراجعت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 13580 مليون دولار مقابل 13672 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و17601 مليون دولار في نهاية العام 2019 (21623 مليون دولار في نهاية آب 2019). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 22,8% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 14,2% في الفترة ذاتها من العام 2019.

رابعاً– الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية آب 2020، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 196773 مليار ليرة، مقابل 195195 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202831 مليار ليرة في نهاية العام 2019 (211648 مليار ليرة في نهاية آب 2019). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 3,0% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,6% في الفترة ذاتها من العام 2019. من جهة أخرى، بلغ

معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3–م2)/م3) 69,20% في نهاية آب 2020 مقابل 69,69% في نهاية الشـــهر الذي ســـبقه و68,70% في نهاية العام 2019 (65,44% في نهاية آب 2019). وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 6058 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–آب من العام 2020 من:

– تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصـافية لدى الجهاز المصـرفي (أي المصـارف والمصـرف المركزي) بما يوازي 4979 مليار ليرة (ما يعادل 3303 ملايين دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصـــافية (غير الذهب) بما يوازي 11289 مليار ليرة (ما يعادل 7488 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 6310 مليارات ليرة (4186 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

– تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 4915 مليار ليرة.

– ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً " بقيمة 6022 مليار ليرة.

– تراجع التســليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصــرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 13791 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 13224 مليار ليرة (حوالي 8772 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 566 مليار ليرة.

– ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 23648 مليار ليرة.

وفي الأشـهر الثمانية الأولى من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضـيّق (م1) بنسـبة 85,8%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 4,5%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية آب 2020، استقرّت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,49% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2019)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1695 يوماً (4,66 سنوات) مقابل 1707 أيام (4,69 سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (1772 يوماً أو 4,87 سنوات في نهاية كانون الأول 2019). على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر آب 2020 على فئات السندات المُصدَرة بالليرة ، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتَيْن، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شـباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقّفها عن دفع جميع سـندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجماليـة لسندات الخزينة بالعـملات الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نهاية آب 2020، تابع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية تراجعه ليبلغ 3,47% مقابل 3,76% في الشهر الذي سبق (8,95% في آب 2019)، فيما بقي متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة شبه مستقرّ على 7,14% مقابل 7,15% (11,24%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آب 2020، انخفض قليلاً متوسّط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 3,06% مقابل 3,36% في الشهر الذي سبق (17,70% في آب 2019). وراوح هذا المعدل بين 3% كحدّ أدنى و4% كحدّ أقصى خلال الشهر الثامن من العام 2020 مع حجم عادي للعمليات بين المصارف.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	آب 2019	تموز 2020	آب 2020
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	8,95	3,76	3,47
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	11,24	7,15	7,14
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	17,70	3,36	3,06

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في آب 2020، استمرّ المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 1,28% مقابل 1,49% في الشهر الذي سبق (6,20% في آب 2019)، فيما ارتفع المتوسّط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 7,54% مقابل 7,42% (10,03%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آب 2020، انخفض متوسـط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشـهر إلى 0,25% مقابل 0,27% في الشهر الذي سبق (2,17% في آب 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	آب 2019	تموز 2020	آب 2020
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	6,20	1,49	1,28
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	10,03	7,42	7,54
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	2,17	0,27	0,25

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في آب 2020، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصرّاف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرّافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، وتجاوز السبعة آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 18 يوماً في الشهر الثامن من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 28472 مليون دولار في نهاية آب 2020 مقابل 30693 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و37282 مليون دولار في نهاية العام 2019. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 8810 ملايين دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 987 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آب 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** بنسبة 2,24% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 86,13% قياساً على كانون الأول 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آب 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آب 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 28,03%.

أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 3,61% في شهر آب 2020 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 106,65% قياساً على كانون الأول 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آب 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في آب 2019، ارتفاعاً بنسبة 39,82%.